State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

اقتراح بقانون

في شأن بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧١م في شأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى

المتبنى من السيد العضو / أحمد عبدالعزيز السعدون وفقا للمادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة

وأصله

مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧١م في شأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى والسابق تقديمه الى المجلس بالمرسوم رقم (١٤٤) لسنة ١٩٩٨م .

وذلك بناء على ما انتهى اليه المجلس بجلسته المنعقدة ١٩٩٩/٧/٢٧م .

مشروع

قانون رقم لسنة ١٩٩٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١
في شـــأن عدم إثبات السابقـــــة الجزائيـة الأولى

- بعد الإطلاع على الدستور .
- وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدله له .
- وعلى القـانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ بإصـدار قـانون الإجـراءات والمحـاكـمـات الجـزائيـة والقوانين المعدله له .
- وعلى القـانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن عدم إثبات السابقة الجزائيـة الأولى المعد بالمرسوم بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٠ .
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتى نصه وقد صدقناه عليه وأصدرناه .

مـــادة ﴿ أولى ﴾

يضـاف الى الفـقـرة الأولى من المادة الأولى من القـانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ المشـار اليـه البند التالى نصه :

٣ - الأحكام الصادرة بالإمتناع عن النطق بالعقاب أو بوقف تنفيذ العقوبة .

مـــادة ﴿ ثانية ﴾

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر فى الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في :

الموافق :

مذكرة ايضاحية

لمشروع القانون

فى شأن تعديل بعض احكام

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ فى شان

عدم اثبات السابقة الجزائية الأولى

***

صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ بعدم اثبات السابقة الجزائية الاولى ، لاتاحة الفرص امام مرتكبى بعض الجرائم للألتحاق بعمل شريف وحتى لا تحول السابقة الجزائية الاولى بينهم وبين الانخراط فى سلك المجتمع من جديد.

غير ان هذا القانون لم يحقق المرجو منه كاملا ، ذلك انه لم يتصدى للأحكام الصادرة بالأمتناع عن النطق بالعقاب او بوقف تنفيذ العقوبة، وهى أحكام لاتصدر الا بعد ان تكون المحكمة قد تبينت من اخلاق المتهم او ماضية او سنه او الظروف التى ارتكب فيها جريمته او تفاهة هذه الجريمة مايبعث على الاعتقاد بانه لن يعود الى الاجرام ، فتقرر بالامتناع عن النطق بالعقاب او تأمر بوقف تنفيذ العقوبة ..

ونزولا على الاعتبارات السابقة ، لايجوز ان تقف مثل هذه الأحكام مانعا دون التحاق المواطن بعمل شريف ، الأمر الذى رئى معه تعديل احكام القانون سالف الذكر بالنص على عدم اثبات هذه الأحكام فى صحيفة الحالة الجنائية .